



286903 - هل رجم النبي صلى الله عليه وسلم لليهوديين عمل بالتوراة المحرفة؟

السؤال

قرأت في كتاب "السيرة النبوية" لابن هشام في المجلد الثاني قصة سؤال اليهود للنبي محمد صلى الله عليه وسلم عن حكمه في رجل وامرأة قد زنا، وتشاوروا فيما بينما إنه إذا حكم عليهم بالرجم فهو نبي، أما إذا حكم بالتجبيه؛ وهي الجلد فهو ملك، وذكر أن عقوبة الجلد هذه كان يفعلها الملك إذا أراد عدم تطبيق حد الرجم على الشخص، فالنبي صلى الله عليه وسلم طلب التوراة، وأمر بالرجم لهما عند باب المسجد، وقال: إنه أول ما أحيا شرع الله بعد إماتته.

سؤال يتحمّل في هذه القصة في عدة نقاط:

إذا كانت التوراة محرفة فكيف رجع النبي صلى الله عليه وسلم إليها، وطبق حكم منها، ووصفها بشرعية الله ؟
كيف طبق النبي صلى الله عليه وسلم الرجم، وفي القرآن نزل الحكم بالجلد، وهو لم يطبقها في هذا الوقت؟
ذكر في الكتاب المقدس، العهد الجديد، إنجيل يوحنا نفس هذه القصة بسؤال مجموعة لليهود للمسيح عن امرأة قد زنت، وأيضاً قالوا له: إن الحكم في الناموس هو الرجم، وطلبو رأيه؟ فهو لم يطبق العقوبة، وقد ألغى، فكيف النبي محمد صلى الله عليه وسلم أتي بعد المسيح وبعد الإنجيل ورجع بالحكم للتوراة؟

الإجابة المفصلة

الحمد لله.

أولاً:

قد أخبرنا الله تعالى أن اليهود حرموا الكلم عن مواضعه، كما قال سبحانه: (فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَوَيْلٌ لَّهُمْ مِمَّا كَتَبْتُ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَّهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ) البقرة/79

وقال تعالى: (وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يُلْوِنُ الْأَسْنَاتِهِمْ بِالْكِتَابِ لِتَحْسِبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ) آل عمران/78

وقال: (مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ) النساء/46

وقال: (فَبِمَا نَفْضِهِمْ مِيَتَاهُمْ لَعَنَّهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذَكَرُوا بِهِ) المائدة/13

قال ابن عباس رضي الله عنهما : " وَقَدْ حَدَّكُمُ اللَّهُ أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ بَدَّلُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ ، وَغَيَّرُوا بِأَيْدِيهِمُ الْكِتَابَ ، فَقَالُوا : هُوَ



(مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ، لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا" رواه البخاري في " صحيحه " 2685)

ولكن هذا لا يلزم منه أن تكون التوراة كلها محرفة، بل بقي فيها -في زمن النبي صلى الله عليه وسلم- ما لم يحرف، ومنه الرجم.

قال ابن حزم رحمه الله : "إن كفار بني إسرائيل بدلو التوراة والزبور، فزادوا ونقصوا ، وأبقى الله تعالى بعضها حجة عليهم، كما شاء؛ (لا يُسأَلُ عما يفعل وهم يسألون)، (لا معقب لحكمه

وبدل كفار النصارى الإنجيل كذلك، فزادوا ونقصوا، وأبقى الله تعالى بعضها حجة عليهم كما شاء؛ (لا يسأل عما يفعل وهم يسألون ...)

وقد قلنا آنفاً: إن الله تعالى أطلقهم على تبديل ما شاء رفعه من ذينك الكتابيين، كما أطلق أيديهم على قتل من أراد كرامته بذلك من الأنبياء الذين قتلوا بأ نوع المثل ، وكف أيديهم عما شاء إبقاءه من ذينك الكتابيين حجة عليهم، كما كف أيديهم الله تعالى عنمن أراد أيضاً كرامته بالنصر من أنبيائه الذين حال بين الناس وبين أذاهم "انتهى باختصار من "الفصل في الملل والأهواء والنحل " (1/ 157)

:ثانياً

روى البخاري (7543)، ومسلم (1699) – واللفظ له – عن ابن عمر: أنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُتِيَ بِيهُودِيٍّ وَبِيهُودِيَّةٍ (قَدْ زَنِيَا ، فَانطَلَقَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى جَاءَ يَهُودًا ، فَقَالَ: (مَا تَجِدُونَ فِي التَّوْرَاةِ عَلَى مَنْ زَنِي ؟

قَالُوا : نُسَوِّدُ وُجُوهَهُمَا ، وَنُحَمِّلُهُمَا ، وَنُخَالِفُ بَيْنَ وُجُوهِهِمَا ، وَيُطَافُ بِهِمَا

. (قَالَ : (فَأَتُوا بِالْتَّوْرَاةِ فَأَتُلُوهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ

فَجَاءُوا بِهَا فَقَرَؤُوهَا حَتَّى إِذَا مَرُوا بِآيَةِ الرَّجْمِ وَضَعَ الْفَتَى الَّذِي يَقْرَأُ يَدَهُ عَلَى آيَةِ الرَّجْمِ ، وَقَرَأً مَا بَيْنَ يَدَيْهَا ، وَمَا وَرَاءَهَا ، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ ، وَهُوَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مُرِهُ فَلَيْرُفِعْ يَدَهُ ، فَرَفَعَهَا فَإِذَا تَحْتَهَا آيَةُ الرَّجْمِ

فَأَمَرَ بِهِمَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَرُجِمَا

والرجم شرع الله تعالى، وهو شريعة التوراة، وشريعة محمد صلى الله عليه وسلم، وقد نزل الرجم صريحاً في القرآن، ثم رُفع لفظه وبقي حكمه، وهو مجمع عليه، لا يخالف فيه إلا أهل البدع كالخوارج.

فعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : (إِنَّ اللَّهَ بَعَثَ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْحَقِّ وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ الْكِتَابَ ، فَكَانَ مِمَّا



أَنْزَلَ اللَّهُ أَيْهَا الرَّجْمُ ، فَقَرَأْنَاهَا ، وَعَقَلَنَاهَا ، رَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَرَجَمْنَا بَعْدَهُ ، فَأَخْشَى إِنْ طَالَ
بِالنَّاسِ زَمَانٌ ، أَنْ يَقُولَ قَائِلٌ : وَاللَّهِ مَا نَجِدُ أَيْهَا الرَّجْمِ فِي كِتَابِ اللَّهِ ! فَيَضْلُّوا بِتَرْكِ فَرِيْضَةِ أَنْزَلَهَا اللَّهُ ، وَالرَّجْمُ فِي كِتَابِ اللَّهِ
حَقٌّ عَلَى مَنْ زَنَى ، إِذَا أَحْصَنَ ، مِنْ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ؛ إِذَا قَامَتِ الْبَيْنَةُ ، أَوْ كَانَ الْحَبْلُ ، أَوْ الْاعْتَرَافُ رواه البخاري (6442) ،
1691 . (ومسلم)

قال ابن عبد البر رحمه الله: ” ومعنى قول الله عز وجل: (الزنانية والزاني فاجلدو كل واحد منهما مائة جلدة) معناه الأبكار
دون من قد أحصن. وأما المحسن فحده الرجم إلا عند الخوارج، ولا يعدهم العلماء خلافاً؛ لجهلهم وخروجهم عن جماعة
المسلمين، وقد رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم المحسنين، فممن رجم ماعز الأسلمي، والغامدية، والجهنية، والتي بعث
إليها أنيساً.

ورجم عمر بن الخطاب سخيلة بالمدينة، ورجم بالشام، وقصة الحبل التي أراد رجمها فقال له معاذ بن جبل: ليس لك ذلك
للذي في بطنه فإنه ليس لك عليه سبيل. وعرض مثل ذلك لعثمان بن عفان مع علي في المجنونة الحبل. ورجم علي شراحة
الهمدانية، ورجم أيضاً في مسيرة إلى صفين رجلاً أتاهم مقرأ بالزنا، وهذا كله مشهور عند العلماء” انتهى من “التمهيد” (5)
324).

فالرجم شريعة محكمة لا خلاف فيها.

وهل كان رجم النبي صلى الله عليه وسلم لليهوديين قبل أن يرجم أحداً من المسلمين أو بعده؟

لم نقف عليه الآن، ولا أثر له، ولا يعنينا هذا هنا في كبير شيء، ولا أثر له في شيء من الأحكام.

ورجم النبي صلى الله عليه وسلم لليهوديين: لم يكن عملاً بالتوراة، لا الثابتة المحكمة، ولا المحرفة؛ بل هو عمل بشرع الله الذي
أوحاه إليه، وأمره به، وكان هذا موافقاً لحكم التوراة الذي لم ينسخ، ولم يبدل، ولم يحرف، لكن أحبارهم يخفونه، ويكتمونه.

قال الله تعالى، آمراً نبيه الكريم: (وَأَنَّزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَبَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقاً لِمَا بَيْنَ يَدِيْكَهُ مِنَ الْكِتَبِ وَمُهَيِّدًا عَلَيْكَهُ
فَأَحَدُكُمْ بِيَدِنَّهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعُ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلِّ جَعَلَنَا مِنْكُمْ شِرِّعَةً وَمِنْهَا جَاءَ وَلَوْ
شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَحِدَةً وَلَكُمْ لِيَدُوكُمْ فِي مَا أَتَتُكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرِءٌ جَعَكُمْ جَمِيعًا فَيُنَيِّنُكُمْ
بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخَلَّفُونَ * وَأَنْ أَحَدُكُمْ بِيَدِنَّهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعُ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرُهُمْ أَنْ يَفْتَنُوكَ عَنِ
أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ فَإِنْ تَوَلُوا فَإِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُصَبِّهِمْ بِعَذَابٍ ذُنُوبِهِمْ وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ لَفَسِقُونَ * أَفَحُكْمَ
أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ فَإِنْ تَوَلُوا أَفَأَعْلَمُ أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُصَبِّهِمْ بِعَذَابٍ ذُنُوبِهِمْ وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ لَفَسِقُونَ * أَفَحُكْمَ
الْجُهْلِيَّةِ يَدْعُونَ وَمَنْ أَحْسَنَ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ) المائدة/48-50

وقبل هذه الآيات، قال الله تعالى في وصف اليهود، وبيان حالهم: (سَمُّوْنَ لِلْكَذِبِ أَكْلُونَ لِلسُّحُّرِتِ فَإِنْ جَاءُوكَ فَأَحَدُكُمْ
بِيَدِنَّهُمْ أَوْ أَعْرِضْنَ عَنْهُمْ وَإِنْ تُعَرِّضْنَ عَنْهُمْ فَلَنْ يَضْرُوكَ شَيْئًا وَإِنْ حَكَمْتَ فَأَحَدُكُمْ بِيَدِنَّهُمْ



بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُ الْمُقْسِطِينَ * وَكَيْفَ يُحَكِّمُونَكَ وَعِنْدَهُمُ التَّوْرَةُ فِيهَا حُكْمُ اللَّهِ ثُمَّ يَتَوَلَّنَ مِنْهُ بَعْدِ ذَلِكَ وَمَا أُولَئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ) المائدة/42-43

قال الإمام الشافعي، رحمه الله: ”ففي هذه الآية بيانٌ – والله أعلم – أن الله تبارك وتعالى جعل لنبيه – صلى الله عليه وسلم – الخيار في أن يحكم بينهم، أو يعرض عنهم

وجعل عليه، إن حكم: أن يحكم بينهم بالقسط. والقسط حكم الله تبارك وتعالى الذي أنزل على نبيه عليه الصلاة والسلام، المحسن الصادق؛ أحدث الأخبار عهدا بالله تبارك وتعالى. قال الله عز وجل (وأن احکم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم واحذرهم أن يفتونك عن بعض ما أنزل الله إليك). قال الشافعي: وفي هذه الآية ما في التي قبلها من أمر الله تبارك وتعالى له... بالحكم بما أنزل الله إليه

وحكْم رسول الله – صلى الله عليه وسلم – في يهوديين زانيا: رجمهما. وهذا معنى قوله عز وجل: (وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط)، ومعنى قول الله تبارك وتعالى: (وأن احکم بينهم بما أنزل الله).

والدليل الواضح: أن من حكم عليهم من أهل دين الله؛ فإنما يحكم بينهم بحكم المسلمين؛ فما حكمنا به على مسلم، حكمنا به على من خالف الإسلام. وحكم به: عليهم، ولهم”. انتهى، من ”الأم“ (350/7-351).

وقال أيضاً: ”فأعلم الله نبيه – صلى الله عليه وسلم – أن فرضاً عليه، وعلى من قبله، والناس، إذا حكموا: أن يحكموا بالعدل.

والعدل: اتباع حكمه المنزل. قال الله عز وجل لنبيه – صلى الله عليه وسلم – حين أمره بالحكم بين أهل الكتاب : (وأن احکم بينهم بما أنزل الله). ووضع الله نبيه – صلى الله عليه وسلم – من دينه وأهل دينه، موضع الإبانة عن كتاب الله عز وجل معنى ما أراد الله، وفرض طاعته، فقال : (من يطع الرسول فقد أطاع الله)، وقال : (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم) الآية. وقال: (فليحذر الذين يخالفون عن أمره) الآية.

– فعلم أن الحق: كتاب الله، ثم سنة نبيه – صلى الله عليه وسلم

فليس لمفتٍ ولا لحاكمٍ: أن يفتني، ولا يحكم؛ حتى يكون عالماً بهما

ولا أن يخالفهما، ولا واحداً منهمما بحال

فإذا خالفهما؛ فهو عاصٍ لله عز وجل، وحكمه مردود”. انتهى، من ”الأم“ (208/8-209). وينظر: ”أحكام القرآن“ للبيهقي (2/121)).



وإنما أمرهم الله عز وجل بأن ينظروا في التوراة، ويقرؤوا ما فيها: إقامة للحجۃ عليهم، بكتابهم الذي يدعون الإيمان به، وقطعاً لأعذارهم. كما قال الله عز وجل في سورة أخر: (كُلُّ الطَّعَامٍ كَانَ حِلًا لِّبْنِي إِسْرَائِيلَ إِلَّا مَا حَرَمَ إِسْرَائِيلُ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ قَبْلِ أَنْ تُنَزَّلَ التُّورَاةُ قُلْ فَأَتُوا بِالْتُّورَاةِ فَاتَّلُوهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ) آل عمران/93

قال ابن جرير، رحمه الله: ”وأما قوله: (قل فأتوا بالتوراة فاتلوها إن كنتم صادقين)، فإن معناه: قل، يا محمد، للزاعمين من اليهود أن الله حرم عليهم في التوراة العروق ولحوم الإبل وألبانها =: ”أتوا بالتوراة فاتلوها“، يقول: قل لهم: جيئوا بالتوراة فاتلوها، حتى يتبيّن لمن خفى عليه كذبهم وقيلهم الباطل على الله من أمرهم: أن ذلك ليس مما أنزلته في التوراة =”إن كنتم صادقين“، يقول: إن كنتم محقين في دعواكم أن الله أنزل تحريم ذلك في التوراة، فأتونا بها، فاتلوها تحريم ذلك علينا منها.

وإنما ذلك خبر من الله عن كذبهم، لأنهم لا يجيئون بذلك أبداً على صحته، فأعلم الله بكذبهم عليه نبيه صلى الله عليه وسلم، وجعل إعلامه إياه ذلك حجة له عليهم. لأن ذلك إذ كان يخفى على كثير من أهل ملتهم، فمحمد صلى الله عليه وسلم وهو أمي من غير ملتهم، لو لا أن الله أعلمته ذلك بوعي من عنده = كان أحرى أن لا يعلمه. فكان ذلك له صلى الله عليه وسلم، من أعظم الحجۃ عليهم بأنه النبي صلى الله عليه وسلم، إليهم. لأن ذلك من أخبار أولائهم كان من خفي علومهم الذي لا يعلمه غير خاصة منهم، إلا من أعلمته الذي لا يخفى عليه خافية من النبي أو رسول، أو من أطلعه الله على علمه ممن شاء من خلقه“. انتهى 6/16 .(من ”تفسير الطبری“).

وقال الشيخ السعدي، رحمه الله: ” وهذا رد على اليهود بزعمهم الباطل أن النسخ غير جائز، فكفروا بعيسي ومحمد صلى الله عليهما وسلم، لأنهما قد أتيا بما يخالف بعض أحكام التوراة بالتحليل والتحريم فمن تمام الإنصاف في المجادلة إلزامهم بما في كتابهم التوراة من أن جميع أنواع الأطعمة محللة لبني إسرائيل {إلا ما حرم إسرائيل} وهو يعقوب عليه السلام {على نفسه} أي: من غير تحريم من الله تعالى، بل حرمه على نفسه لما أصابه عرق النساء نذر لئن شفاه الله تعالى ليحرمن أحاب الأطعمة عليه، فحرم فيما يذكرون لحوم الإبل وألبانها وتبعه بنوه على ذلك وكان ذلك قبل نزول التوراة، ثم نزل في التوراة أشياء من المحرمات غير ما حرم إسرائيل مما كان حلالاً لهم طيباً، كما قال تعالى {فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم} وأمر الله رسوله، إن أنكروا ذلك أن يأمرهم بإحضار التوراة، فاستمروا بعد هذا على الظلم والعناد، فلهذا قال تعالى {فمن افترى على الله الكذب من بعد ذلك فاؤلئك هم الظالمون}. وأي ظلم أعظم من ظلم من يدعى إلى تحكيم كتابه فيمتنع من ذلك عناداً وتكبراً وتجرراً.

وهذا من أعظم الأدلة على صحة نبوة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وقيام الآيات البينات المتنوعات على صدقه وصدق من نبأه وأخبره بما أخبره به من الأمور التي لا يعلمها إلا بإخبار ربها له بها، فلهذا قال تعالى {قل صدق الله} أي: فيما أخبر به وحكم، وهذا أمر من الله لرسوله ولمن يتبعه أن يقولوا بأسنتهم: صدق الله، معتقدين بذلك في قلوبهم عن أدلة يقينية، مقيمين هذه الشهادة على من أنكرواها، ومن هنا تعلم أن أعظم الناس تصديقاً لله أعظمهم علماً ويفقينا بالأدلة التفصيلية السمعية والعقلية“. انتهى، من ”تفسير السعدي“) 138.



وبكل حال:

فعمل النبي صلى الله عليه وسلم بما في التوراة ليس عملاً بالحرف، بل هو تقرير للصحيح الذي لم يدخله التحريف من شرعهم؛ وأما عمله، وحكمه: فإنما كان بما أوحاه الله إليه في شرعيه الخاص، وأمره أن يحكم بين الناس به.

وأما ما جاء في الإنجيل، فيتوقف على صحته، وأنه ليس من المبدل والحرف، على فرض توفر شروط إقامة الحد.

:والذي في يومنا

ثُمَّ حَضَرَ أَيْضًا إِلَى الْهَيْكَلِ فِي الصُّبْحِ، وَجَاءَ إِلَيْهِ جَمِيعُ الشَّعْبِ فَجَلَسَ يُعَلِّمُهُمْ 2

وَقَدَمَ إِلَيْهِ الْكَتَبَةُ وَالْفَرِسِيُّونَ امْرَأً أَمْسِكَتْ فِي زِنَانِهِ وَلَمَّا أَقَامُوهَا فِي الْوَسْطِ 3

قَالُوا لَهُ: «يَا مُعَلِّمُ، هَذِهِ الْمَرْأَةُ أَمْسِكَتْ وَهِيَ تَزْنِي فِي ذَاتِ الْفِعْلِ 4

«وَمُوسَى فِي النَّامُوسِ أَوْصَانَا أَنَّ مِثْلَ هَذِهِ تُرْجَمُ. فَمَاذَا تَقُولُ أَنْتَ؟ 5

قَالُوا هَذَا لِيَجْرِيُوهُ، لَكِي يَكُونَ لَهُمْ مَا يَشْتَكُونَ بِهِ عَلَيْهِ. وَلَمَّا يَسْوُعُ فَانْحَنَى إِلَى أَسْفَلٍ وَكَانَ يَكْتُبُ بِإِصْبَعِهِ عَلَى الْأَرْضِ 6

«!وَلَمَّا اسْتَمَرُوا يَسْأَلُونَهُ، انْتَصَبَ وَقَالَ لَهُمْ: «مَنْ كَانَ مِنْكُمْ بِلَا خَطِيَّةٍ فَلْيَرْمِهَا أَوْلَأَ بِحَاجَرٍ 7

ثُمَّ انْحَنَى أَيْضًا إِلَى أَسْفَلٍ وَكَانَ يَكْتُبُ عَلَى الْأَرْضِ 8

**وَلَمَّا هُمْ قَلَّمَ سَمِعُوا وَكَانَتْ ضَمَائِرُهُمْ تُبَكِّهُمْ، خَرَجُوا وَاحِدًا فَوَاحِدًا، مُبَدِّئِينَ مِنَ الشُّيوُخِ إِلَى الْآخِرِينَ. وَبَقَيَ يَسْوُعُ وَحْدَهُ 9
وَالْمَرْأَةُ وَاقِفَةٌ فِي الْوَسْطِ.**

«فَلَمَّا انْتَصَبَ يَسْوُعُ وَلَمْ يَنْظُرْ أَحَدًا سِوَى الْمَرْأَةِ، قَالَ لَهَا: «يَا امْرَأَهُ، أَيْنَ هُنْ أُولَئِكَ الْمُشْتَكُونَ عَلَيْكِ؟ أَمَّا دَائِكَ أَحَدٌ؟ 10

فَقَالَتْ: «لَا أَحَدَ، يَا سَيِّدِ!». فَقَالَ لَهَا يَسْوُعُ: «وَلَا أَنَا أَدِينُكِ. اذْهَبِي وَلَا تُخْطِئِي أَيْضًا» انتهى 11

وواضح من هذا أنه لا شهود على الزنا، فكيف يقام عليها الحد؟

ولو فرض أن الكتبة هم الشهود، فقد عدلوا عن شهادتهم وانصرفوا

وبكل حال؛ فلا يجوز أن تقولي: إن الرجم قد ألغي، بناءً على قصة لا نعلم ثبوتها أصلًا، ولا نعلم ملابساتها لو ثبتت، مع ما جاء في الإنجيل- المحرف-. أن المسيح عليه السلام ما جاء لينقض الناموس، بل ليكمله.



والملهم أن الشرع الثابت في ديننا لا يقابل بالشبهات والاحتمالات، بل يجب الإيمان به والتسليم له.

وننصحك بالإقبال على طلب العلم، وأخذك من مصادره الموثوقة، والسؤال عما أشكل عليك.

: تنبئه

”ذكرت ضمن بيانات السائل في خانة ”الديانة“: ”أؤمن بجميع الكتب السماوية .

وليس من شك أن المسلم لا يكون مسلماً حتى يؤمن بجميع الكتب التي أنزلها الله تعالى : كالزبور والتوراة والإنجيل ثم أعظم تلك الكتب وهو القرآن الكريم ، قال الله تعالى : (وَقُلْ آمَنْتُ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ كِتَابٍ) الشورى/15

وقال تعالى : (قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أَنْزَلَ إِلَيْنَا وَمَا أَنْزَلَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ) البقرة/136

وقال النبي صلي الله عليه وسلم : (الإيمان : أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدْرِ خَيْرٌ وَشَرٌّ) رواه مسلم (8)

ولكن الكتب السابقة قد أخبرنا الله تعالى أن أهلها قد حرفوها وغيروها ، والكتاب الوحد الذي حفظه الله تعالى من التغيير . والتبديل وسيظل كذلك حتى قيام الساعة هو القرآن الكريم ، قال الله تعالى : (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ) الحجر/9

فلا يجوز القراءة في الكتب السابقة مع اعتقاد صحة ما فيها ، كما لا يجوز قراءتها لأخذ الهدایة منها ، بسبب ما دخلها من التحریف والتغيیر ، وقد أغنانا الله تعالى عن ذلك كله بالقرآن الكريم (ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَبَّ لِيْهِ هُدَىٰ لِلْمُتَّقِينَ) البقرة/2

وأما إن كان مرادك، أنك: لا تلتزمين ديناً معيناً، واحداً من هذه الأديان؛ فهو خطير جدّ خطير، فلا يصح لأحد إيمانه، ودينه: إلا أن يكفر بالأديان كلها، سوى دين الإسلام.

ومعنى كفره به: ليس أن يكفر بأنبياء الله السابقين لنبينا، عليه السلام، ولا أن ينكر شيئاً من الكتب التي أنزلت عليهم؛ فاءِلِيمَانَ بِرَسُلِ اللَّهِ وَكَتَبِهِ، رَكِنَ رَكِينَ مِنْ أَرْكَانِ الإِيمَانِ؛ ولكن: معناه أن يكفر في بقاء هذه الأديان، ديننا يعبد الله جل جلاله به، بعد أن أرسل رسوله الخاتم، وأنزل عليه كتابه المهيمن على ما سبق من الكتب.

قال الله تعالى: (فَلَا وَرَبَّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا) النساء/65

وقال تعالى: (وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدِيهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهِمْنَا عَلَيْهِ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ



أَهْوَاءُهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلِّ جَعْلَنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِيَبْلُوْكُمْ فِي مَا آتَكُمْ
فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ (المائدة/48)

والآيات، والأحاديث في هذا المعنى كثيرة معلومة، وهذا من المعلوم من دين الإسلام بالضرورة.

فاحذرِي، أيتها السائلة، من أن يتلاعب بك الشيطان، أو أن يضلوك بما أنزل الله، وعما فيه فلاحك، ونجاتك

والله أعلم